



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-168

20 مارس 2002

الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة

محضر

الجلسة العامة الثالثة

الأربعاء 20 مارس 2002، الساعة 09:05

الرئيس: السيد ف. م. يوردال (تركيا)

الوثائق

الموضوعات التي نوقشت

-

1 البيانات المتعلقة بالسياسة العامة (تابع)

1 البيانات المتعلقة بالسياسة العامة (تابع)

1.1 قال المدير العام للاتصالات في جمهورية إيران الإسلامية إن بلاده أقرت بالحاجة إلى التواءم مع وقع التغيير المتسارع باستمرار في قدرات الاتصالات بغية تفادي توسيع الفجوة الرقمية بأكثر من ذلك. وقال إن بلاده قامت في هذا الصدد- وهي التي تتمتع بمورد ثمين يتمثل في مجموعة كبيرة نشطة من الشباب الذين تلقوا تعليماً جيداً - بتحقيق التجانس الكامل بين سياساتها واستراتيجياتها ومتطلبات الاقتصاد الجديد. فعلى سبيل المثال، تتخذ الوزارة المختصة الآن هوية جديدة بالكامل كوزارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وستصبح عما قريب السلطة التنظيمية الوحيدة وتحمل مسؤولية إصدار التراخيص لوكالات تشغيل للخدمات والإشراف عليها. ولن تتمتع شركة الاتصالات المملوكة للدولة بأي احتكار بعد الآن، حيث قررت الحكومة أن تفتح السوق أمام مشاركة القطاع الخاص على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لدعم المنافسة، والاستجابة للطلب المتزايد على الاتصالات وسد الفجوة الرقمية. كما تم تحديد أهداف طموحة لمضاعفة كثافة الاتصالات من الخطوط الثابتة والمتنقلة، علاوة على استخدام الإنترنت، بهدف توفير مجموعة كبيرة من المنافع العامة وتعزيز ثقافة الإنترنت. ونظراً إلى القضية البالغة الصعوبة المتعلقة بالنفوذ إلى الإنترنت في مجتمع يتصف بوجدان ديني عميق وقيم أخلاقية عالية، فقد برز توافق آراء يفيد بأن منافع التعرض المحتمل لمواد أخلاقية فاسدة تفوق مساوئها. وقال إن بلاده، باختصار، تعتزم الشروع في برنامج إصلاح جوهري من أجل خلق وتعزيز القدرات التصديرية في مجال تكنولوجيا وخدمات المعلومات والاتصالات، وتنشيط القطاع الخاص، والترويج للاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية.

2.1 قال وزير الاتصالات في أفغانستان إن البنية التحتية لبلاده قد دمرت من جراء النزاع المسلح الذي استمر 23 سنة، وإن استنزاف العقول قد خلق أيضاً نقصاً حاداً في المهنيين ورجال الأعمال المهرة. بيد أن التحسينات السياسية والأمنية التي جاءت مع إنشاء الحكومة المؤقتة في ديسمبر 2001 توفر فرصة طيبة لتعمير البلاد، بما في ذلك نظام الاتصالات الخاص بها، ولا سيما في ضوء الاهتمامات الاستثمارية التي أعربت عنها شركات أجنبية. والحكومة على وعي بأهمية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وترمي إلى تشجيع المنافسة. بيد أن من الضروري، لهذا الغرض، وضع تشريعات جديدة، علاوة على إجراءات جديدة لإصدار التراخيص، وخطة للترقيم، وآلية لإدارة الترددات الراديوية، وسياسة للتعريف، واكتساب الخبرة باتخاذ القرارات في التوقيت المناسب استجابة للظروف السائدة. وتملك أفغانستان أقل كثافة اتصالات في العالم وليس لديها نفاذ إلى خدمات حديثة من قبيل الإنترنت، بالنظر إلى أن معدات الاتصالات بها عتيقة تماماً بل ولا وجود لها كلية في المناطق الريفية. ولذلك فإن الإدارة والجمهور محرومون من أدوات التنمية الضرورية في شكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومسألة الفجوة الرقمية تعتبر غير وثيقة الصلة بالواقع كلية. ولذلك، فلا بد من تكريس اهتمام عاجل بالمهمة الرئيسية المتعلقة بإعادة نظام الاتصالات إلى العمل وتحديثه، وهو ما يعتبر ضرورياً أيضاً للقيام بأنشطة الإغاثة الإنسانية، والتعمير وإعادة التأهيل. وبالنظر إلى الوضع الفريد لأفغانستان فإنها تعتبر بدون شك مؤهلة للحصول على المساعدات التي يقدمها الاتحاد الدولي للاتصالات للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ولذلك فهو يحث على اعتماد مشروع قرار سيجري تقديمه بشأن أفغانستان يهدف إلى تسهيل إعادة خدمات الاتصالات بها إلى العمل بحيث يمكنها أن تتمتع في نهاية الأمر بمنافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تصبح جزءاً من شبكة المعلومات والاتصالات العالمية.

3.1 وقال وزير البنية التحتية والاتصالات في الرأس الأخضر إن تضاريس بلاده المنعزلة والجبلية تفرض قيوداً حسيمة على تنمية البنية التحتية بها، بما في ذلك الاتصالات. وكجزء من الجهود المبذولة للتغلب على هذه القيود، قامت وكالة التشغيل الخاصة، التي تتمتع باحتكار ثابت، بالاستثمار بكثافة في شبكة واسعة من مرافق البنية التحتية الأساسية على مدار الست سنوات الماضية، أصبحت الرأس الأخضر تملك نتيجة لها أعلى كثافة للاتصالات في الإقليم الفرعي. وعلاوة على ذلك، فقد تمت رقمنة شبكتها من الخطوط الثابتة بالكامل، وشهدت الشبكة المتنقلة عملية تنمية سريعة منذ إدخالها في عام 1997، وتم توصيل الجزيرة بالبر الرئيسي بواسطة كوابل بحرية من الألياف البصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إنجاز الهدف الخاص بتركيب هاتف واحد في كل مجتمع ريفي كبير الحجم. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فلا يزال هناك تفاوت ملحوظ ومستمر بين المناطق الريفية والحضرية، في حين أن القدرات المؤسسية على الرقابة والإشراف والتنظيم لا تتمشى مع التطورات التكنولوجية الجارية. وهناك حاجة أيضاً إلى إطار تنظيمي قوي، جنباً إلى جنب مع البيئة التنافسية، لتقليل تكاليف الخدمة والتي بدورها يصبح إنجاز هدف النفاذ الشامل صعباً. وتفرض تكاليف المعدات الحاسوبية حاجزاً أمام النفاذ إلى الإنترنت، ولذلك تم وضع خطة لإنشاء مراكز اتصالات بلدية. وقال إنه بالنظر إلى جغرافية بلاده، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر مؤثرة في توحيدها الفعلي وفي تفاعلها مع العالم الخارجي. بيد أنه ينبغي لهذه

التكنولوجيات أن توفر أيضا منافع عامة عن طريق الارتقاء بنوعية الحياة والمساهمة في القضاء على التفاوت الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وحقيقة، ينبغي أن تقوم غايات تنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً، ومن بينها الرأس الأخضر، على تسهيل الحصول على الخدمات الاجتماعية التي لا غنى عنها، مثل الصحة والتعليم.

4.1 قال وزير المعلوماتية والاتصالات في كوبا إن الفجوة الرقمية تعتبر ببساطة مظهراً آخر للفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء، والتي ينبغي أن تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياقها كأداة للرأب. لقد سعت كوبا إلى حوسبة مجتمعتها على أساس نموذجها للعدالة الاجتماعية والاقتصادية بواسطة توفير أوسع نفاذ ممكن إلى التكنولوجيات. وكان إدخال تكنولوجيات المعلومات كمادة تعليمية في المدارس، جنباً إلى جنب مع تدريب المدرسين على ذلك، أحد الأولويات، وقد بدأ العمل بالفعل على مضاعفة ذلك العدد الكبير من مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بتدريس هذا الموضوع. وقد أنشئت مراكز اتصالات بلدية توفر النفاذ المجاني، كما أن حق اختيار الطب عن بُعد متاح بالمثل، حتى في أبعد المناطق النائية. كما تتاح خدمات من قبيل البريد الإلكتروني ودفع الفواتير إلكترونياً في نقاط خدمة تديرها هيئة البريد. وقد مُنحت تلك التكنولوجيات بالتكامل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أتيح لبقية العالم النفاذ إلى التراث الثقافي الكوبي بواسطة شتى مواقع الويب. ولذلك فإن كوبا تنخرط بنشاط في الجهود المبذولة لسد الفجوة الرقمية ومستعدة دائماً لتشاطر خبراتها في هذا الميدان.

5.1 وقال وزير الدولة للأشغال والاتصالات في غامبيا إن بلاده نجحت، على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية، في بناء قاعدة مالية وتقنية سليمة لنظام الاتصالات فيها، وهو ما قام بعرضه بإيجاز. وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة، بغية النهوض باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم، بصدد تزويد جميع المدارس الثانوية والابتدائية بحواسيب متصلة بالإنترنت لإتاحة النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لشباب غامبيا وتشجيع شركة غامبيا للاتصالات (GAMTEL)، وهي وكالة التشغيل الرئيسية في البلاد، على مد شبكة الخطوط الثابتة إلى جميع القرى التي توجد فيها مدارس. كما أن الحكومة، في إطار جهد قامت به لإنجاز النفاذ الشامل، سهّلت إنشاء أكثر من 500 مركز اتصالات في كافة أنحاء البلاد، وهو ما أثبتت فعاليته من حيث القدرة على إدراج الدخل وفرص الاستخدام. وفي مجال الطب عن بُعد، تم تخصيص أموال لتوصيل المستشفيات والمراكز الصحية الإقليمية مع المستشفى التخصصي الرئيسي في العاصمة بانجول. ويسلم برنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بأن أوجه التقدم السريعة في التكنولوجيات والتكلفة المتناقصة لأدوات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة قد عملت معاً على إتاحة فرص جديدة أمام البلدان الإفريقية لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية فيها. وقال إنه لذلك يطالب بتضافر الجهود بما يضمن تحول أهدافها الجديدة بالثناء والقبالة للتحقيق إلى حقيقة واقعة. كما طالب جميع أصحاب المصلحة بدعم منظمة الاتصالات الساتلية الإفريقية الإقليمية، لأن ذلك من شأنه أن يسهم مساهمة كبيرة في حل المشاكل الراهنة المتعلقة بالتوصيل البيني التي تواجهها الدول الإفريقية. وعلى الرغم من الاستثمارات الموجهة إلى تنمية شبكة الاتصالات في غامبيا، فلا يزال هناك الكثير مما يجب عمله للوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات، ولا سيما في المناطق الريفية التي تعيش فيها غالبية السكان. وقال إنه يحث، لذلك، جميع الشركاء في التنمية على تقديم أفكار مبتكرة لتمويل المشاريع لتسهيل مهمة توصيل هذه الخدمات إلى سكان الريف المحرومين في غامبيا.

6.1 وقال أمين دائرة الاتصالات في الهند إن جميع عمليات إصلاح الاتصالات سعت إلى إنجاز النفاذ الشامل، وتوافر الاتصالات عند طلبها والنفاذ العمومي إلى الخدمات عريضة النطاق في كافة أنحاء البلاد. وقد عملت التغييرات التكنولوجيات المبتكرة، بوصفها القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية، على تحويل قطاع الاتصالات من احتكار طبيعي إلى بيئة تنافسية، وهو ما يشر أيضاً بتغييرات مقابلة في الإطار التنظيمي. إن من المهم العمل على تسهيل مسيرة التكنولوجيات في إطار نهج محايد تكنولوجياً والتسليم بأن القطاع العام لن يستطيع وحده توفير الموارد المطلوبة للنهوض بالنمو الاقتصادي، ولا سيما في المناطق الريفية. إن البنية التحتية للاتصالات تعتبر محرك النمو، لا سيما في سياق ثورة تكنولوجيات المعلومات. وقد اتبعت الهند درياً نمطاً للإصلاح عن طريق التخلي عن احتكار الدولة للاتصالات من خلال تحويله إلى شركات وتنفيذ نظام الخصخصة بالتدريج. كما أنها سمحت للقطاع الخاص بحرية المشاركة في جميع قطاعات الاتصالات، حيث أنشأت سلطة تنظيمية حكومية مستقلة إلى درجة كبيرة. وقد أدى وجود قطاع عام صحي، على الأقل في المراحل الأولية، إلى تشجيع المنافسة، مما يسمح بتخفيض التعريفات وتوسيع قاعدة العملاء، ويسمح بالتالي بتحقيق وفورات الحجم. وفي قطاع الهاتف المتنقل على وجه الخصوص، تم تحقيق نمو أسي يبلغ زهاء 100 في المائة. وفي بلد كثير السكان ولديه كثافة اتصالات منخفضة مثل الهند، يوجد متسع لكل من القطاعين الخاص والعام. وأوجز الدروس المستفادة من هذا النهج، والتي يمكن أن

توفر مدخلا لوضع خطة عمل مجددة ترمي إلى تضيق الفجوة الرقمية وإنجاز النفاذ الشامل. ويمكن معالجة بعض التناقضات الكامنة في هذا النهج بواسطة التقارب بين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإذاعة بهدف تعبئة الموارد من أجل النفاذ الشامل. وتحقيقا لذلك، تم تقديم قانون للتقارب إلى البرلمان الهندي سيسمح بإنشاء لجنة تنظيمية تعالج الاتصالات والإذاعة في إطار واحد. كما ينبغي القيام بخطوات لتسهيل الخدمات المعاونة بتكنولوجيا المعلومات بما يحقق العمل عن بُعد، على سبيل المثال، وهو ما قد يزيد من الإنتاجية، ويحسن نوعية الحياة، ويقلل الفجوة بين الجنسين.

7.1 قالت **كاتبة الدولة بمكتب رئيس وزراء موريتانيا** إن بلادها غنية بالموارد الطبيعية وتشهد ازدهارا، حيث يعتبر الاستثمار جذاباً في الكثير من الميادين بسبب الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة. وقالت إن البلاد عقدت العزم على إتقان استخدام هذه التكنولوجيات بوصفها أداة للتنمية، وقد أنشأت وزارة دولة لهذا الغرض. وبالاقتراح مع جميع الفعاليات المشمولة في ذلك، تم وضع استراتيجية وطنية لاستحداث تكنولوجيات جديدة. وقد اتفق على تضيق الفجوة الرقمية والسماح بنفاذ موريتانيا إلى مجتمع المعلومات من خلال امتلاكها لسبل النفاذ إلى المعلومات، وتنمية الموارد البشرية، ومواءمة الإطار المؤسسي والقانوني، واستخدام التكنولوجيات الجديدة في القطاع الخاص. وشددت على أن الحكومة قد اتخذت بالفعل تدابير ترمي إلى تحرير قطاع الاتصالات، والخصخصة، وفتح الباب أمام المنافسة، وإيجاد سلطة تنظيمية مستقلة، وتوفير النفاذ الشامل للخدمة، وإعفاء المعدات الحاسوبية من رسوم وضرائب الاستيراد. وقد تمت خصخصة الخدمة الهاتفية المتنقلة بشروط ممتازة وتقوم وكالتان بتشغيل الهواتف المتنقلة بتقديم خدمة من نوعية جيدة في أحوال تنافسية صحية. وقد أسفرت هذه السياسة الناجحة عن زيادة كثافة الاتصالات عشر مرات على مدى أربع سنوات. غير أن الاستراتيجية وحدها لن تسد الفجوة الرقمية وستكون الجهود أكثر فعالية لو بذلت في إطار مبادرة دولية متسقة ومستمرة، ينبغي أن ترسخ خطوطها التوجيهية الرئيسية في الخطط الإنمائية لقطاع تنمية الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات. واسترعت الانتباه، في هذا الصدد، إلى المساهمة التي قدمتها بلادها، والواردة في الوثيقة 95. وقالت إنها تعتقد أنه، لإرساء الأساس لاستراتيجية شاملة، ينبغي تعزيز التعاون التقني بين البلدان الغنية والبلدان النامية بشكل نشط: إذ يمكن تضيق الفجوة الرقمية إذا ما تعهدت البلدان الغنية بتنفيذ مشروعات أعمال مع أسواق البلدان النامية تعود بالفائدة على الطرفين، وإذا ما تعهدت الأخيرة بفتح أسواقها أمام المستثمرين من البلدان الغنية بطريقة مفيدة للطرفين.

8.1 سلم **وزير الاتصالات في نيجيريا** بالتقدم الذي تحقق في إعادة هيكلة الاتحاد الدولي للاتصالات والعمل الممتاز الذي قام به مدير مكتب تنمية الاتصالات. ويحتاج توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للعالم النامي، وبخاصة إفريقيا، إلى اهتمام عاجل، حيث أن إفريقيا متأخرة عن بقية العالم في هذا القطاع: إفريقيا التي يوجد فيها واحد على اثنين عشر من سكان العالم، يوجد أقل من 2% من خطوط الهاتف في العالم. وتفرد القارة بأن 70% من سكانها يعيشون في مناطق ريفية وأن معظمهم لم يسبق لهم أن رأوا هاتفا البتة. وربما تكون الفجوة الرقمية أوسع بكثير فيما بين إفريقيا الحضرية والريفية مما هي بين البلدان المتقدمة والنامية. ونيجيريا ملتزمة بشكل قاطع بالنهج الإقليمي إزاء سد الفجوة الرقمية، وتنخرط في عدد من المبادرات الإقليمية اعتقادا منها بأن تشاطر الخبرات من شأنه أن يجنب الهدر وازدواجية الجهود. وقال إن بلاده ترغب في توسيع بنيتها التحتية وتعتقد بأن القطاع الخاص هو محرك التنمية الاقتصادية. وبالتالي فقد قامت بخطوات لتحرير السوق وجذب مستثمري القطاع الخاص، مما أسفر عن منح ثلاث تراخيص لشركات الهواتف المتنقلة في عملية ناجحة وشفافة. وتمر الوكالة الوطنية الناقلة للحركة في الوقت الحالي بعملية خصخصة، ويجري الترخيص لجهة تشغيل ثانية من أجل تشجيع المنافسة. كما أن هناك مبادرات لمد الخدمة إلى المناطق الريفية ولتوفير النفاذ إلى مرافق الاتصالات لجميع المكاتب الحكومية المحلية. وهكذا تبذل جميع المساعي لكفالة استفادة نيجيريا بالكامل من مجتمع المعلومات الجديد. وتعد تنمية الموارد البشرية أحد المجالات الهامة التي تحتاج إلى المساعدة. فثمة حاجة إلى خبرة فنية من نوعية عالية لتلبية الحاجة إلى أطر قانونية وتنظيمية ملائمة وإلى قوة عاملة شابة ومدربة تكون قادرة على التواءم مع التكنولوجيات الجديدة والمتطورة. وستواصل نيجيريا العمل مع الاتحاد الدولي للاتصالات وجميع المبادرات الأخرى من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لسد الفجوة بين العالمين المتقدم والنامي.

9.1 وقال **وكيل وزارة الاتصالات لشؤون دائرة النقل والاتصالات في الفلبين** إن الحياة قد أصبحت الآن أسرع وقعا وأكثر راحة وحركة بفضل التكنولوجيا المتقدمة والإنترنت، مما يفضي إلى ما يسمى بالقرية العالمية. وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القلب من التغييرات التي تحدث في الوقت الراهن، وأدى إلى نشوء تحديات جديدة. وفي عام 1994، سعت خطة عمل بيونس أيرس

إلى إنجاز تنمية متوازنة للاتصالات في كافة أنحاء العالم؛ وفي عام 1998، سعى المؤتمر العالمي الثاني لتنمية الاتصالات إلى إنفاذ الخطة بشكل ملموس وإنشاء مجتمع معلومات عالمي من خلال اعتماد خطة عمل فالتيا؛ والآن، في عام 2002، سيعقد المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات برنامجاً عالمياً وخطوطاً توجيهية وأولويات لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الدورة الإنمائية التالية. وهكذا تحققت إنجازات هامة، غير أن الفجوة بين " من يملكون" و "من لا يملكون" لا تزال قائمة وتحتاج إلى حل. وقد أظهرت الفجوة بنهاية الألفية الثانية استقطاب أكبر بكثير للبلدان والشعوب. ولا بد من أن يلتزم المشتركون في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات توافق آراء بشأن سبل معالجة هذه الفجوة تكون أكثر استجابة لمصالح عضوية الاتحاد الدولي للاتصالات بأكملها. وقال إن بلاده تبذل جهوداً للتصدي للأثار المعاكسة للفجوة الرقمية في إدارتها واستكملت أيضا وضع سياسة للتقارب تخضع حاليا للبحث من الناحية التشريعية. وقد خدمت الفلبين بصفات كثيرة مع الاتحاد الدولي للاتصالات؛ علاوة على المشاركة في صياغة مواقف إقليمية مشتركة لتقديمها إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، وهي تستكمل في الوقت الحالي وضع برنامج مع الاتحاد الدولي للاتصالات للاضطلاع، خلال عام 2002، بدورات عن السياسات والتنظيم بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الموارد البشرية. وقال إن الدعم الذي تلقاه بلاده من الاتحاد الدولي للاتصالات يبين أن ثمة أمل في مواكبة الاقتصاديات النامية لمجتمع المعلومات العالمي. ولذلك فإن من الملح ألا يتم إغفال الفرص التي يتيحها المؤتمر الحالي لتحديد مسار العمل النافع لجميع الأعضاء.

10.1 وقال مدير التخطيط والتسويق في معهد الكهرباء في كوستاريكا إن بلاده دخلت مجتمع المعلومات والتكنولوجيا من أجل النهوض بتنمية البلاد والارتقاء بحياة شعبها. وتعتبر كوستاريكا النفاذ إلى الإنترنت للاستفادة منها في الأغراض التعليمية إحدى الأولويات، ولذلك فإنها تلتزم تنفيذ شبكة متقدمة تلي حاجات الحاضر والمستقبل لمجتمع يحتاج بشكل متزايد إلى التكنولوجيا لما فيه منفعة الجميع وليس مجرد القلة. إن التقدم الذي تحققت في مجال انتشار الخدمات الهاتفية الأساسية في المناطق الريفية مريضاً وإن كانت هناك حاجة إلى تحسين الخدمات وجعل الاتصالات أكثر مرونة بحيث يستطيع الناس الاستفادة مباشرة من التكنولوجيا وتحسين بيئتهم الاجتماعية. ولذلك، فإن كوستاريكا تؤيد أي مبادرة لتضييق الفجوة الرقمية بين البلدان النامية. ويعتبر التعليم الدعامية الأساسية التي اعتمدت عليها بلاده لإنجاز التنمية، وستظل بلاده تعطي الأولوية لأي تحسينات في مجالي التدريب والتعليم، وبخاصة ما قد يساعد الشباب على مواجهة المستقبل بثقة وعلى أن يكونوا على وعي بالتحديات التي يخلقها مجتمع المعلومات. وقال إن بلاده استطاعت تحسين خدماتها الهاتفية عن طريق زيادة الخدمة المتنقلة، وتركيب المزيد من الخطوط الهاتفية، والارتقاء بالشبكة القائمة على بروتوكول إنترنت. والهدف من ذلك أيضا تحسين الخدمات الصحية من خلال المؤسسات الحكومية المحلية، وتحسين الزراعة، وتوفير اتصالات أفضل فيما بين الناس والسلطات - بمضاعفة الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية وتوفير القدرات الملائمة في المستقبل القريب. وطالب بانتخاب كوستاريكا في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات الذي لا يوجد ممثل لأمريكا الوسطى فيه، لأن شغل بلاده لمقعد في المجلس من شأنه أن يحسن من نفاذها إلى المعلومات، وربما يعمل ذلك على تعزيز خطط التنمية الإقليمية التي تعود بالنفع على شعوب المنطقة.

11.1 قال المدير العام للهيئة التنظيمية للاتصالات في السنغال إن تكنولوجيا المعلومات تسمح بإنتاج معلومات جديدة في شكل رقمي بتكلفة أقل. ويمكن توفير هذه المعلومات للجمهور، وتعزيز تنمية اقتصاد المعلومات، وإتاحة فرصة كبيرة لتحقيق تنمية قوية ومستدامة. والبلدان كافة تدرك الآن ما تمثله التكنولوجيا الجديدة التي أدت إلى تغييرات عميقة في النشاط البشري، وشكلت تحديات جديدة في كثير من القطاعات. وكلنا يتفق على ضرورة تضييق الفجوة الرقمية التي من المرجح لها أن تتسع بين الفئات المختلفة للمواطنين في بلدان مثل بلده أكثر مما تتسع فيما بين البلدان. ولا ينبغي إغفال هذه الحقيقة لدى مناقشة هذه القضية. وقد أحرز عدد من البلدان، ومنها السنغال، تقدماً كبيراً على مدى العقد الماضي ولكنها لا تزال تواجه تحدي التكيف مع مجتمع المعلومات الجديد ومع قيم هذا المجتمع. كما أقام العديد من البلدان الأفريقية مؤخرًا، ومنها السنغال، شراكات جديدة من أجل التنمية في إفريقيا مما يوضح رغبة هذه البلدان في النهوض بالقارة وإخراجها من حالة التخلف. وحث الاتحاد على التركيز على تضييق الفجوة الرقمية ومراعاة أولويات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا في مجالات البنية الأساسية والتكنولوجيا الجديدة، والنفاذ الشامل، وتطوير المضمون، وتنمية الموارد البشرية، والشراكات، لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحديد آليات لتمويل التنمية. وأكد على رغبة إفريقيا في أن تقود تنميتها بذاتها، وأن تحتفظ بقدرتها على اتخاذ القرار، وقبل كل شيء أن تقيم حواراً تفاعلياً مع القوى الاقتصادية في العالم من أجل إرساء قواعد شراكات تعود بالنفع على كل فرد. وأخيراً، تقدم بالشكر إلى مكتب تنمية الاتصالات على ما يقدمه من دعم للبلدان النامية في تنفيذ سياساتها في المجال الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأعرب عن آماله العريضة في أن تسجل نتائج المؤتمر خطوة هامة إلى الأمام على طريق تمكين البلدان النامية من القيام بدور فعال في الاقتصاد العالمي في فجر الألفية

الثالثة. وقال إنه على ثقة من أن مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل ، الذي سيعقد في المغرب، سيساعد على دمج إفريقيا في مجتمع المعلومات.

12.1 وأشار نائب مدير قسم التنافس في اللجنة التنظيمية للاتصالات في سريلانكا أن حكومة سريلانكا قد تعهدت في عام 1994، من خلال سياستها الوطنية للاتصالات، بتحقيق الخدمة الشاملة في شتى أنحاء البلد، ولاسيما في جميع القرى. وقد عزز هذا التعهد التزام الحكومة حيال منظمة التجارة العالمية بتنفيذ الخدمة الشاملة على نحو شفاف ولا يقوم على التمييز ومحايد فيما يتعلق بالمنافسة. وأدركت السياسة الوطنية للاتصالات أهمية دور القطاع الخاص وقيمة التنافس، وقررت أيضا عدم منح أي تراخيص بشأن الخدمات الهاتفية الصوتية الأساسية حتى تاريخ معين. وسيستمر الاحتكار الثنائي حتى العام ذاته و/أو لمدة خمس سنوات إضافية، رهناً بجودة الأداء. ولن تصدر تراخيص لتقديم خدمات هاتفية خلوية إضافية فيما بعد ذلك التاريخ، ولكن سيستمر الترخيص بشكل دوري للمرافق التي تستأجرها الوكالات التي تقوم بتوفير خدمات الإنترنت. وتؤدي التكنولوجيات اللاسلكية إلى تخفيف التكاليف في القطاع الخلوي، مما يسفر عن انخفاض أسعار التجزئة. ويقوم قطاع النفاذ بالخطوط الثابتة بوضع برنامج لإعادة النظر في التعريفات مما سيؤدي إلى رفع التعريفات المترتبة، وإن لم يكن إلى نفس مستويات تعريفات الخدمات الخلوية. وعلاوة على ذلك، فإن معدلات النمو منخفضة قياساً بالمعدلات في بلدان نامية أخرى. وتلتزم حكومة سريلانكا بتعزيز الجهود في مجال الاتصالات الريفية، وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات في هذا الصدد. كما تلتزم الحكومة بزيادة نفاذ المشتركين في الإنترنت عن طريق الخطوط السلكية واللاسلكية والخلوية في البلد، وهي بصدد الترخيص لثاني وكالة لتشغيل بوابة وطنية، مما سيعزز من المنافسة. ولاشك في أن محادثات السلام الجارية في سريلانكا ستعزز الاستثمار في هذا القطاع. وعلى الرغم من أن شبكات النفاذ الثابتة قد زادت من حيث الحجم إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه في 1994، وأن القطاع الخلوي قد زاد حجمه ستة أمثال، فإن الخدمات الهاتفية غير موزعة بالتساوي في أنحاء البلد. والحكومة بصدد إنشاء 40 مركزاً للاتصالات في المناطق الريفية، وقد طلبت مساعدة مكتب تنمية الاتصالات في تنفيذ هذه المبادرة.

13.1 وقال مدير المكتب الفيدرالي للاتصالات في سويسرا إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً في التجارة مع البلدان النامية. وكلنا يتفق على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية لتنمية أي اقتصاد وأي مجتمع في العالم، ولكن الحوار لازم للبت في الإجراءات المطلوب اتخاذها لتحقيق مزيد من النجاح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا السياق. وأشار إلى أن البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتاج إلى تمويل قوي ومستدام. فهيئات التمويل تفرض من ناحية شروطاً اقتصادية وسياسية لمنح القروض؛ وتواجه الجهات المتلقية للقروض من جهة أخرى حالات معينة ولها متطلبات خاصة. ولذا يلزم إقامة حوار بين الجهات المانحة والمتلقية يسفر عن التنسيق وإقامة شراكات. وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوصيل بتكلفة يمكن تحملها ضرورية للتنمية، ولكن يجب دمج البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار منهاج للتنمية المستدامة أوسع نطاقاً للتأثير بشكل إيجابي في الفقر وعدم المساواة على الصعيدين المحلي والوطني. كما يلزم تعزيز القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب للأخذ بناصية التكنولوجيات ذات الصلة، ويلزم تقديم مضمون محلي أكبر لجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة فعالة في التنمية. ومن ثم، فهناك حاجة إلى إنتاج معلومات وتبادلها على الصعيدين المحلي والإقليمي بغية تلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية. ونوه بأهمية حرية التعبير باعتبارها شرطاً أساسياً في هذا السياق. وأشار إلى الحاجة إلى وضع إطار للسوق المفتوحة، مع الالتزام بتوفير خدمة شاملة ووضع تنظيمات فعالة ومستقلة، فبدون ذلك ستستمر الاحتكارات وستظل الأسعار مرتفعة. والواقع أن الخصخصة دون تحرير الأسواق تؤدي إلى نتائج سلبية، ولذا يجب تغيير القواعد السارية والمنظمة للسوق في كثير من البلدان.

14.1 وأعرب عن تقدير سويسرا لما يطلع به الاتحاد الدولي للاتصالات في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقال إن هذا العمل يجب أن يمثل مهمة أساسية بالنسبة للاتحاد، مما يستلزم إقامة حوار وتعاون مكثفين مع المنظمات والأطراف المعنية الأخرى. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعقب الكلمات الطيبة التي تُلقى في اجتماعات الاتحاد إجراءات جوهرية وهامة - فأكثر من نصف سكان العالم لم يستخدم الهاتف قط. والنجاح في هذا المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يمكن أن يترجم إلى خطة عمل في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي ستعقد في جنيف (2003) وتونس (2005). ودعا حكومة تركيا إلى حضور الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف في يوليو 2002.

15.1 وقال وزير الاتصالات في سوريا إن دعم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يشكل جزءاً من جهود بلده لضمان تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة ومتكاملة. وأشار إلى أنه قد تم في العقد الماضي رقمنة الشبكات الثابتة بالكامل، وإلى زيادة كثافة الاتصالات. هذا وقد أدخلت الخدمات الهاتفية المتنقلة من خلال إقامة شراكات استراتيجية بين وكالة التشغيل الوطنية ووكالات تشغيل أخرى. وقال إنه يحدوه الأمل في مواصلة زيادة كثافة الاتصالات وإدخال خدمة شبكية ذكية. واستطرد قائلاً إنه من المزمع أيضاً تنفيذ أنشطة لزيادة استعمال الإنترنت الذي مازال منخفضاً نسبياً. وتولي سوريا اهتماماً كبيراً لتدريب الموارد البشرية، وهناك مشاريع عديدة تشارك فيها وزارة التربية، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات المجتمعية، لتوفير خدمات المعلومات والتدريب على استخدام الإنترنت للجميع. ومن المزمع إنشاء جامعة افتراضية، فضلاً عن أن مقاهي الإنترنت والوحدات المتنقلة تدخل الإنترنت في المناطق الريفية. كما يجري أيضاً تنفيذ مشاريع لتوفير أجهزة حاسوب منخفضة التكلفة، وزيادة المضمون العربي في الإنترنت. وستواصل سوريا التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

16.1 وقال منسق السياسة الدولية للاتصالات والمعلومات في وزارة الخارجية الأمريكية إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات- 2002 يعقد في لحظة يركز فيها العالم بشكل غير مسبوق على المسائل الإنمائية. وبينما حققت الديمقراطية والأسواق الحرة الرخاء للملايين، فإن أعداداً كبيرة قد تخلفت عن الركب. ويجتمع رؤساء الدول في المكسيك في مارس 2002، في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، للنظر في كيف يمكن سد الفجوة، وبناء توافق عالمي في الآراء حول ضرورة التكنولوجيات القائمة على المعلومات في تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً لتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم تكوين ثروات محلية مستدامة، ومساندة أساليب إنتاج جديدة وأكثر كفاءة، وافتتاح أسواق جديدة، وتحسين تقديم الخدمات الحكومية، وزيادة الحصول على الخدمات الأساسية، لاسيما في مجال التعليم. وقد شهد العقد الماضي تضاعف نسبة انتشار الهواتف تقريباً، وأصبحت الإنترنت جزءاً من حياة عدد كبير من الأشخاص. ويضاف إلى ذلك الزيادة الحثيثة في نطاق ونوعية الخدمات المقدمة. بيد أنه لا مجال للشعور بالرضاء عن النفس ما دامت الفجوات بين العالم المتقدم والعالم النامي قائمة. وهناك اتفاق واسع النطاق على ما نحتاجه، ألا وهو: تعزيز القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب؛ ومشاركة المجتمعات المحلية في إعداد المضمون المحلي؛ والتشجيع على ريادة القطاع الخاص، مع وضع التنظيمات عندما يكون ذلك ضرورياً فقط؛ وإنشاء نظم إدارية واقتصادية تقوم على أساس قواعد يمكن التنبؤ بها وشفافة، لاسيما فيما يتعلق بالإدارة الجيدة. فالمعرفة والأدوات متاحة؛ ومن الأهمية بمكان دعم الإرادة السياسية لتطبيقها. وقد اقترح مؤخراً رئيس الولايات المتحدة اتفاقاً جديداً للتنمية العالمية يربط بين زيادة المساهمات التي تقدمها الدول الغنية وزيادة مسؤوليات البلدان النامية. وأشار مثلاً إلى أن بلده قد فتح حساباً لمواجهة تحدي الألفية بقيمة 5 مليار دولار أمريكي لزيادة المساعدات الإنمائية. وأعرب أيضاً عن سروره لإعلان أن المعهد الأمريكي للتدريب في مجال الاتصالات والاتحاد يتعاونان على إبرام اتفاق تدريب تعاوني. فالاتحاد يتمتع بوضع فريد لتنسيق الجهود العالمية لتحقيق المنافع المحتملة أن تتأتى من ثورة المعلومات. وينبغي بالتالي أن يسعى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-2002 جاهداً لاعتماد خطة عمل تطوعية وعملية للتنمية المستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

17.1 وقال وزير الأشغال والإسكان والاتصالات في أوغندا إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-2002 قد أحسن اختيار موضوعه، وهو تضيق الفجوة الرقمية، الذي يغطي مسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى العالم النامي. وأشار إلى أن أوغندا تواصل منذ عام 1998 تنفيذ سياسات ترمي إلى هئية بيئة مواتية للتنمية المستدامة في قطاع الاتصالات. فقد وفرت المشاركة والتنافس في القطاع الخاص، الذي تم تحريكه في عام 1997، العنصر الأساسي لنمو قطاع الاتصالات وتجديده، مما وسع نطاق تغطيته بشكل سريع. وأعرب عن تقديره للدعم الذي يقدمه الاتحاد، لاسيما في إنشاء مراكز الاتصالات، ودعم القدرة التنظيمية، وإنشاء صندوق لتنمية الاتصالات الريفية لتوسيع نطاق الخدمات الهاتفية والإنترنت. وأشار إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز، فإن أوغندا، شأنها شأن بلدان إفريقية أخرى، تواجه تحديات كثيرة في مواكبة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة. واستطرد قائلاً إن بلده يواصل القيام بدور نشط في المبادرات الإقليمية وفي المبادرة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا. وأعرب عن أمله في أن يحدد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-2002 استراتيجيات وأولويات وسبل للدعم تكون ملائمة لتلبية احتياجات البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً. ومن الأهمية الحيوية سد الفجوة الرقمية سريعاً وبشكل فعال. ويتعين على البلدان النامية من جهتها أن تتخذ قرارات حريفة وتتسم بروح المبادرة، لاسيما في مجالات الأطر التوجيهية والتنظيمية. وستؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً هاماً في زيادة تنمية الاتصالات.

18.1 وقال المدير العام للجنة الوطنية للاتصالات في فترويلا إن الفترة التي انقضت منذ المؤتمر العالمي الأول لتنمية الاتصالات قد شهدت تقدماً سريعاً في تنمية الاتصالات. وتتسم البيئة الجديدة بميزات تنظيمية مستقلة، وخصخصة الشركات الحكومية، وافتتاح الأسواق أمام المنافسة، وزيادة انتشار الهواتف المحمولة، واستعمال الإنترنت. بيد أنه لا تزال أمامنا تحديات كثيرة، لاسيما في البلدان النامية. وقد أعرب زعماء العالم في كثير من المحافل عن رغبتهم في الاستفادة من منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التقدم نحو المجتمع القائم على المعرفة. وقد التزم زعماء العالم في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، ضمن جملة أمور، بإتاحة المنافع المترتبة على التكنولوجيا الحديثة، لاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للجميع. وينبغي أن يتمخض المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات -2002 عن خطة عمل لمساعدة في سد الفجوة الرقمية. وتشمل المبادرات الأخرى في المجال الذي يشارك فيه الاتحاد انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وعلاوة على ذلك، فقد قرر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات أن يكون موضوع اليوم العالمي للاتصالات لعام 2002 "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع: تمكين الشعوب من اجتياز الفجوة الرقمية". كما أن قمة شبكة معلومات الأمريكتين التي عُقدت في كيبك قد اعتمدت خطة للتوصيل للمنطقة. ومهما كانت ملائمة البيئة الدولية، فإن تطلعات تنمية الاتصالات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال استراتيجيات وطنية فعالة. وفترويلا ملتزمة بتحسين تنمية الاتصالات فيها. وقد أدى فتح سوق الاتصالات إلى استثمارات كبيرة في قطاع الخدمات المتنقلة، فضلاً عن زيادة انتشار استعمال الإنترنت والهاتف والحد من تكاليف النداءات. وتشمل خطط عام 2002 تعزيز مراكز الاتصالات ومراكز المعلومات متعددة الأغراض، وشن حملة إعلامية وتعليمية عن استعمال الإنترنت. وينبغي النظر في إمكانية تخطي خطوات معينة في مجال تنمية الاتصالات لتحقيق تقدم سريع، مع الاهتمام بالمخاطر التي يمثلها هذا النهج. ومن الواضح مع ذلك أنه يجب على متخذي القرار أن يكفلوا إنشاء أطر تنظيمية مرنة وتهيئة بيئة تنافسية حتى يمكن للبلدان أن تندمج بشكل فعال في المجتمع القائم على المعرفة، والتنافس فيما بينها على قدم المساواة. وتدرك فترويلا العمل القيم الذي اطلع به الاتحاد، وتحث الدول الأعضاء على إعطاء الاهتمام الواجب لتعدها بإقامة مجتمع دولي يقوم على العدل. وأعرب عن أمله في أن يحقق المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات -2002 نتائج ملموسة، وأن يكفل تحقيق تقدم نحو تنمية مجتمع للمعلومات يضم جميع الأطراف.

19.1 وقال نائب الأمين العام للإدارة العامة للبريد والاتصالات في فيتنام إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تطورت سريعاً خلال السنوات الأربع التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-1998، وأعرب عن أمله في أن يتوصل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-2002 إلى حلول للمشاكل التي نشأت. وأشار إلى صعوبة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى البلدان التي تعاني من سوء بنيتها الأساسية، لاسيما البلدان التي لا تتوافر فيها الخدمات الثابتة الأساسية. وتحتاج البلدان إلى سياسة ملائمة بشأن خدمات الاتصالات القائمة التي من شأنها توفير أساس متين لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل. واستطرد قائلاً إن هناك فجوات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية طويلة الأمد بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأن هذه الفجوات تجعل من الصعب على البلدان النامية أن تواكب التطورات الحديثة. فيلزم مثلاً تحقيق تقدم في مجال منح التراخيص، والتوصيل البيئي، واتفاقات الأسعار، وفرض التزام بتوفير الخدمة الشاملة. وتساور البلدان النامية شواغل معينة فيما يتصل بالنظام الدولي للأسعار الحاسوبية، ومبدأ تحديد رسوم التوصيل بالإنترنت. ومن الأهمية بمكان البحث عن أرضية مشتركة للتوصل إلى نهج ملائمة لتلك المسائل. وقد شهد قطاع الاتصالات في فيتنام تغييرات عميقة في الفترة الأخيرة. فتم إعادة هيكلة إدارة وتنظيم الاتصالات لفتح الأبواب أمام المنافسة ومشاركة القطاع الخاص وتحويل التكنولوجيا. وأعرب عن تقديره للدعم الذي يقدمه الاتحاد في مجال الاتصالات، لاسيما للاجتماعات والحلقات الدراسية، وللأنشطة الأخرى في مجال تنمية الموارد البشرية وتدريبها، والتنمية الريفية. وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا الدعم. وينبغي مراعاة الدروس المستفادة خلال تنفيذ خطة عمل فالتينا لدى إعداد الخطة المقبلة، التي ينبغي أن تعطي أولوية للبلدان النامية. ومن شأن تعزيز التواجد الإقليمي للاتحاد أنه يساعد على تحسين المساعدات التقنية التي تُقدم لهذه البلدان. كما أنه من الضروري البحث عن كافة السبل الممكنة لسد الفجوات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

20.1 وقال نائب وزير النقل والاتصالات في زيمبابوي إن بلده لا يدخر جهداً للتصدي للفجوة الرقمية. وأشار إلى أن كثافة الاتصالات تظل منخفضة، لاسيما في المناطق الريفية، على الرغم من عملية إعادة الهيكلة التي فتحت السوق للقطاع الخاص وأدت إلى اتساع الخدمات الثابتة والمتنقلة، وإلى الحد من تكاليف النداءات. وأشار أيضاً إلى ضعف استعمال الإنترنت، واقتصارها بشكل أساسي على المناطق الحضرية والمؤسسات التعليمية. ونوه بأهمية البنية الأساسية، والمضمون، وتنمية الموارد البشرية بالنسبة إلى البلدان النامية. بيد أن ميزات البلدان النامية تواجه طلبات كثيرة، وتعطي الأولوية عادة لقطاعي الصحة والتعليم بدلاً من قطاع الاتصالات. وعلى

الرغم من الحالة الاقتصادية العصبية، أصدرت زيمبابوي قانوناً للاتصالات في عام 2000، واعتمدت سياسة أتاحت إعادة هيكلة الشركة الحكومية السابقة التي كانت تحتكر الخدمات الهاتفية الثابتة. وأنشأت هيئة تنظيمية مستقلة، وستستكمل عملية الخصخصة في غضون شهور قليلة، كما سيجري الترخيص لوكالة ثانية لتشغيل الخدمات الثابتة في موعد أقصاه نهاية العام. وهناك ثلاث شركات للهاتف المتنقلة تعمل بالنظام العالمي للاتصالات المتنقلة تغطي مناطق كبيرة في البلد، ويوجد العديد من المشتركين. كما تم إنشاء صندوق للخدمة الشاملة للتوسع في توصيل الاتصالات إلى المناطق الريفية، ومطلوب من وكالات تشغيل الشبكات توفير هواتف عمومية في المناطق التي لا يمكن فيها للأسر أن تتحمل تكاليف ملكية هواتف خاصة بها. وينبغي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-2002 أن يتصدى للعقبات الكأداء التي تواجه البلدان النامية لتمكينها من التمتع بمنافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين سكان المناطق الريفية والمناطق المحرومة من استعمال الحواسيب بتكلفة يكونون قادرين على تحملها. وينبغي تحديد أهداف فعالة وعملية لتحقيقها في السنوات القليلة المقبلة.

21.1 وقالت **وزيرة البريد والاتصالات في تشاد** إن بلدها قد أصدر منذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-1998 قانوناً للاتصالات وأنشأت إطاراً تنظيمياً جديداً يرمي إلى تحرير نشاط الاتصالات. وأنشأت تشاد جهازاً تنظيمياً وأصدرت تراخيص لوكالة تشغيل واحدة للخدمة الثابتة ووكالتين لتشغيل الخدمة المتنقلة. وعلى الرغم من هذه التغييرات يظل قطاع الاتصالات متخلفاً وتظل كثافة الاتصالات منخفضة، وتتحصر التغطية أساساً في العاصمة. وقدرة الإنترنت محدودة ولا يتوافر النفاذ إلى التعليم عن بُعد، أو الخدمات الطبية عن بُعد أو التجارة الإلكترونية. وأعربت عن ترحيبها بدعم الاتحاد لحشد المساعدة التقنية والمالية. وأشارت إلى أن تشاد تدعم أنشطة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى هذه المبادرة. وأعربت أيضاً عن تأييد تشاد لنتائج الاجتماع التحضيري الإقليمي لإفريقيا لإعداد للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2002. بما في ذلك إعلان ياوندي. وأشارت أخيراً إلى ضرورة أن يواصل الاتحاد إعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لضمان أن تقوم المرأة بدور كامل في مجتمع المعلومات.

22.1 وقال **وزير الاتصالات في طاجيكستان** إن بلده، إدراكاً لأهمية دور خدمات الاتصالات في التنمية الاقتصادية، أعطى أولوية متقدمة لقطاع الاتصالات. بيد أن البنية الأساسية للاتصالات غير كافية نتيجة للتدهور الاقتصادي الناجم عن الحرب الأهلية - ولم يكن من الممكن تغيير اتجاه هذا التدهور إلا في عام 2000. وتمثل الأهداف الأساسية للسياسة الحكومية الراهنة للاتصالات فيما يلي: توسيع نطاق خدمات الاتصال والتعويل عليها في مختلف أنحاء البلد بأسرع ما يمكن وبالحدود التي يطلبها المستهلكون؛ توفير إطار تنظيمي يحترم مبادئ الموضوعية والشفافية وعدم التمييز والتناسب؛ تحرير القطاع، وفتح جميع مجالات سوق الاتصالات أمام القطاع الخاص وإزالة حواجز دخول الشركات الجديدة؛ إعادة هيكلة ترتيبات التعريفات للسماح لوكالات التشغيل بتحقيق عائد كاف للاستثمارات. وتتألف استراتيجية تنمية الاتصالات من أربعة عناصر، هي: إعادة هيكلة المؤسسات؛ والتحرير؛ وتحقيق الخدمة الشاملة؛ والخصخصة. وهناك أنشطة أخرى سيتم تنفيذها خلال عام 2002 وتشمل تحسين التشريعات الخاصة بالاتصالات، وصياغة وتنفيذ سياسة للتراخيص. كما يجري الفصل بين الملكية والإدارة والمهام التنظيمية لإتاحة إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة في عام 2003. ومن المتوقع أن يكون قطاع الاتصالات مستقلاً مالياً، دون الاعتماد على ميزانية الدولة. وتمويل تطوير الشبكات في المناطق غير المجدية اقتصادياً أو تنفيذ المشاريع التي تخدم الأمن الوطني، سيتم إنشاء صندوق للخدمة الشاملة بمساهمات متر وكالات التشغيل، والأموال العامة، والهبات والمعونات الدولية. وأعرب عن أمله في أن تسهم القرارات التي سيتخذها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-2002 في الحد بشكل كبير من الفجوة الرقمية.

رفعت الجلسة الساعة 12:35

الرئيس:
ف. م. يوردال

الأمين:
ب. غانيه